وثيقة استشارية

هذه الوثيقة هي مسودة معدة لأغراض التشاور فقط. هذه ليست النسخة النهائية وهي قابلة للتغيير بناءً على الملاحظات الواردة خلال فترة التشاور.

السياسة الوطنية للشمول الرقمي

التاريخ: أكتوبر2025 | النسخة: 1.0.0 | المرجع: P00X

إخلاء المسؤولية/الحقوق القانونية

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعملية تصميم هذا الإصدار وإعداده، بعنوان " السياسة الوطنية للشمول الرقمي"، وإعطائه الرقم المرجعي POOX (والمشار إليه فيما يلي باسم "الوثيقة").

تم إعداد هذه "الوثيقة" وفقًا لقوانين دولة قطر، وهي لا تمنح، ولا يجوز استخدامها لدعم، أية حقوق نيابةً عن أي شخص أو كيان ضد دولة قطر أو هيئاتها أو مسؤوليها. وفي حال نشوء تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين دولة قطر، فإن الأولوية تكون لقوانين الدولة. وقد بُذلت كل الجهود الممكنة لضمان دقة "الوثيقة"، إلا أنه لا يمكن تقديم أية ضمانات، أو تعهدات بشأن دقتها، أو شموليتها أو مواكبتها لآخر المستجدات في المجال. وتم إدراج روابط المواقع الإلكترونية الأخرى للاسترشاد والتيسير فقط، ولا يشكل ذلك اعتمادًا للمواد التي تتضمنها تلك المواقع أو لأي مؤسسة أو منتج أو خدمة مرتبطة بها.

تستوجب أية عملية نسخ لهذه "الوثيقة"، سواء بشكل جزئي أو كلي، وبغض النظر عن كيفية إعادة النشر أو النسخ المستخدمة في ذلك، الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي مُصدر "الوثيقة" ومالكها. ويجب الحصول على إذن كتابي من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حال استنساخ "الوثيقة" بهدف التسويق التجاري. وتحتفظ الوزارة بحقها في تقييم ملاءمة جميع النسخ المُعدة للأغراض التجارية وقابليتها للتطبيق. ولا يتم تفسير الإذن الكتابي المذكور على أنه موافقة على النسخة، ولا يجوز للجهة الناسِخة بأي حالٍ من الأحوال نشر ذلك أو إساءة تفسيره في أي وسيلة من وسائل الإعلام أو في النقاشات الشخصية/الاجتماعية.

السند القانوني

تم إصدار هذه السياسة استنادًا إلى القرار الأميري رقم (57) لسنة 2021 الذي يحدد اختصاصات الوزارات، بما في ذلك اختصاصات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الوزارة)، ينصالقرار الأميري رقم (47) لسنة 2022 على اختصاصات الوزارة والتي تشمل تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستخدام الآمن للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يسهم في تحسين جودة حياة الأفراد، والارتقاء بالمجتمع نحو بناء مجتمع المعرفة القائم على الاقتصاد الرقمي.

التوافق الاستراتيجي

رؤية قطر الوطنية		تُولي رؤية قطر الوطنية الأولوية لإرساء أسس اقتصاد قائم على المعرفة، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية من خلال تعزيز الشمول الرقمي، بما يضمن تمكين مواطني دولة قطر من مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث تُوجه الرؤية لتطوير استراتيجية الشمول الرقمي من خلال توجيه الجهود نحو تزويد المواطنين بالمهارات الرقمية وتوفير البنية التحتية اللازمة ، بما يتوافق مع الهدف الأشمل المتمثل في تعزيز العدالة الاجتماعية والتنوع الاقتصادي في دولة قطر
استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة		تعزز استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة جهود الشمول الرقمي في دولة قطر من خلال إعطاء الأولوية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع الرقمي بهدف تعزيز جهود الاقتصاد الرقمي وتيسير امكانيةالوصول إلى خدماته. تتوافق هذه الجهود لدعم تشكيل قوة عاملة ماهرة رقميًا ودمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.
الأجندة الرقمية	2030 الأجندة الرقمية Digital Agenda	تتوافق الأجندة الرقمية مع السياسة الوطنية للشمول الرقمي لدولة قطر من خلال إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق البنية التحتية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية لدى جميع فئات المجتمع، بما يضمن النفاذ العادل والمنصف إلى التكنولوجيا تهدف هذه المبادرة إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية، وتعزيزًا للشمولية، ودعمًا لأهداف دولة قطر المتعلقة بالتنويع والرفاه المجتمعي
استراتيجية الشمول الرقمي لسنة 2020		تنص استراتيجية الشمول الرقمي لسنة 2020 على أن السياسات المعتمدة حاليًا تعالج الفجوتين الرقميتين الأولى والثانية، واللتين تركزان على مسألة إتاحة النفاذ . ومع انتقال دولة قطر من التركيز على سبل النفاذ إلى سعيها نحو بناء دولة ذكية، تبرُز الحاجة إلى وضع سياسات تشجع على الاستخدام وتحفّز الأفراد على المشاركة الفاعلة.

ملخص الوثيقة

الاسم	السياسة الوطنية للشمول الرقمي
الإصدار	1.0
الرقم المرجعي للوثيقة	P00X
نوع الوثيقة	سياسة
حالة الوثيقة	مسودة أوّلية مقدمة للاعتماد
ملخص	تهدف السياسة الوطنية للشمول الرقمي إلى ضمان مشاركة جميع المقيمين بفاعلية في رحلة التطور الرقمي للدولة. تسعى هذه السياسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية؛ وذلك بارتكازها على رؤية استباقية تسعى إلى تجنب ظهور فجوات رقمية جديدة، بدلاً من الاقتصار على سد الفجوات القائمة: 1. **ترسيخ مكانة دولة قطر كدولة رائدة في مجال الشمول الرقمي** من خلال توسيع نطاق الاتصال الموثوق به، وتعزيز التنمية المستمرة للمهارات ، وتعزيز موثوقية الخدمات عبر الإنترنت، ودعم الابتكار المفتوح. 2. **وضع مبادئ توجيهية وأدوار واضحة** حتى تتمكن الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية من تنسيق وتنفيذ مبادرات فاعلة وشاملة. 3. **اتباع أسس الحوكمة الفعّالة وضمان المساءلة** من خلال اعتماد هيكل ثنائي المستوى تقوده وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويدعمه مجموعة عمل الشمول الرقمي، مع إجراء تقييمات دورية تستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية ومؤشر الشمول الرقمي في دولة قطر. تستخدم السياسة تصوّرًا لمفهوم "المدينة الرقمية" المكون من أربعة مستويات (البنية التحتية، والمعرفة الرقمية، وتبنّي الخدمات، والإبداع المشترك)، مدعومًا بمبادئ (INSPIRE) ، لتوضيح كيفية استفادة كل فئة من فئات المجتمع من التحول الرقمي في دولة قطر ومساهمتها فيه؛ بحيث يساهم هذا الإطار في توحيد مختلف الجهات المعنية ضمن نهج متكامل لا يقتصر على معالجة التحديات القائمة فحسب، بل يسعى أيضًا بشكل استباقي إلى تجهيز الدولة لمواكبة سرعة التطور في التكنولوجيا الناشئة.
تاريخ النشر	أكتوبر 2025
تنطبق على	الجهات الحكومية وشبه الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، والمؤسسات الأكاديمية
الجهة المسؤولة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

* لتوجيه أي استفسارات أو ملاحظات، يرجى التواصل على dipd@mcit.gov.qa

قائمة المحتويات

1. المقدمة 5
1.1 السياق العام 5
1.2 أهداف السياسة 6
2. تطلعات الشمول الرقمي 6
3. المبادئ التوجيهية السبعة للشمول الرقمي في دولة قطر 8
4. حوكمة الشمول الرقمي 9
4.1 حوكمة اتخاذ القرارات: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 9
4.2 الحوكمة الاستشارية والتعاونية: المجتمع الرقمي 9
5. الأدوار والمسؤوليات في منظومة الشمول الرقمي في دولة قطر 10
5.1 وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 10
5.2 الجهات الحكومية وشبه الحكومية 10
5.3 القطاع غير الربحي 12
5.4 القطاع الخاص 12
6. متابعة مستوى التقدم 13

1. المقدمة

1.1 نبذة عامة

لقد غيرت الثورة الرقمية أسلوب حياتنا وطريقة عملنا وتواصلنا، فاتحة آفاقًا غير مسبوقة للنمو والابتكار لم تكن ممكنة في الماضي؛ وبات التداخل بين العالمين الرقمي والمادي حياتنا اليومية متزايدًا . برزت دولة قطر كدولة رائدة على الساحة الرقمية العالميةبفضل الاستثمارات الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث تعتبر دولة قطر في مصافِ الدول المتقدمة في مجال البنية التحتية الرقمية، وجودة الاتصال، وسهولة الوصول إلى الأجهزة الرقمية. وتعزى هذه الإنجازات بشكل أساسي إلى المبادرات الحكومية الاستباقية، مثل نشر شبكات الجيل الخامس في معظم أنحاء البلاد، فضلاً عن الاستثمارات الهادفة في شبكات الألياف البصرية التي حسّنت من جودة الشبكات بشكل ملحوظ.

وضعت دولة قطر الشمول الرقمي على رأس أولوياتها منذ عام 2012، من خلال إعداد استراتيجيات متخصصة وبرامج عدة لضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا الرقمية. وقد ركزت المبادرات الرئيسية، مثل مبادرة برنامج "التواصل الأفضل"، ومبادرة "وصلة"، ومبادرات الشمول الرقمي للمرأة و الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، على سد الفجوات الرقمية لدى فئات محددة تشمل العمال ذوي المهارات المنخفضة، وكبار السن، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وفّرت هذه البرامج في التدريب على المهارات الرقمية، وتعزيز النفاذ الرقمي إلى التكنولوجيا، وتعزيز المشاركة في الاقتصاد الرقمي؛ ما يؤكد التزام دولة قطر الراسخ ببناء مجتمع رقمي شامل للجميع.

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته دولة قطر في ضمان النفاذ العادل والشامل إلى التكنولوجيا الرقمية، يُظهر أحدث مؤشر للشمول الرقمي لسنة 2025 أن استفادة الفئات المجتمعية من التحول الرقمي السريع في البلاد لا يزال متفاوتًا.. وتظل فجوات المهارات الرقمية أكثر وضوحًا بين فئات كبار السن، والعمال الوافدين ذوي المهارات المنخفضة، والأسر محدودة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التنوع الثقافي واللغوي الكبير في دولة قطر الذي يُمثل فيه الوافدون أكثر من 88% من السكان، تحديًا استثنائيًا يتمثل في الحواجز اللغوية التي قد تبطئ من وتيرة تبنّي التكنولوجيا، ما يستلزم جهودًا تراعي هذه الاعتبارات الثقافية واللغوية لسد الفجوات الرقمية القائمة. كما تبرز مشكلات الثقة كعائق أساسي، إذ تبدي العديد من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر شكوكًا أكبر تجاه الخدمات الرقمية، وهو ما يُعزى في الغالب إلى المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات، أو قلة المعرفة بالممارسات الرقمية الآمنة، أو عدم الإلمام بالمنصات الرقمية المتاحة. وتزيد مستويات التحفيز المتفاوتة من حدة هذه التحديات؛ فبينما تبدي بعض الفئات السكانية حماسًا ورغبة في استخدام الأدوات الرقمية الجديدة، يحتاج كبار السن والمقيمون والعمال ذوو المهارات المنخفضة في الغالب إلى جهود إشراك أكثر فاعلية تُبرز لهم المزايا الملموسة لاستخداماالتكنولوجيا، مثل تحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو الخدمات الحكومية.

ولمواجهة هذه التحديات، تم **إعداد برنامج "تسمو" ضمن إطار استراتيجية الشمول الرقمي** (سنة 2020) كركيزة أساسية في مسيرة التحول الرقمي في دولة قطر. وبالتوافق مع **رؤية قطر الوطنية 2030**، تسعى الاستراتيجية إلى سد أوجه عدم المساواة الرقمية من خلال التركيز على أربع ركائز رئيسية: سبل **النفاذ**، من خلال ضمان توفير الاتصال والبنية التحتية بأسعار معقولة، **والمهارات الحياتية**، من خلال تطوير الكفاءة الرقمية لكافة فئات المجتمع، **والتحفيز**، من خلال معالجة العوائق النفسية والسلوكية التي تحول دون تبنّي والتكنولوجيا، **وتعزيز الثقة** في مجالات الأمن السيبراني وحماية البيانات. تنبع الحاجة إلى **السياسة الوطنية للشمول الرقمي** من ضرورة وضع هذه الأهداف الاستراتيجية في إطار رسمي ومؤسسي. ففي حين توفر استراتيجية برنامج "تسمو" لسنة 2020 رؤية وخارطة طريق، فإن إطار السياسة يضع الأساس للإجراءات المنسقة والخاضعة للمساءلة. ومن خلال توضيح التطلعات وتحديد المسؤوليات واقتراح المبادئ التوجيهية للشمول الرقمي، لا تهدف هذه السياسة إلى سد الفجوات الرقمية القائمة فحسب، بل تسعى أيضًا إلى منع ظهور فجوات جديدة. وتبرز ضرورة تبني نهج استباقي من خلال الوتيرة المتسارعة للتطورات في التكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين وإنترنت الأشياء.

تستند هذه السياسة إلى إطار عمل متعدد المستويات مستوحى من مفهوم المدينة الرقمية، حيث تُعتبر عناصر الشمول الرقمي المختلفة كمكونات أساسية لمدينة حديثة. ويمثل المستوى التأسيسي الأول، الذي يشبه الطرق والجسور وشبكات المرافق في المدينة، *البنية التحتية الرقمية*: ما يضمن إمكانية النفاذ الموثوق الميسر إلى الإنترنت لجميع السكان. في حين يتمثل المستوى الثاني في المؤسسات التعليمية والمراكز المجتمعية، التي تعد بمثابة مراكز للمعرفة الرقمية وتنمية المهارات، ما يساعد الأفراد على اكتساب الثقة في استخدام التكنولوجيا. ويعكس المستوى الثالث مدى تبنّي الخدمات الرقمية والتفاعل اليومي معها، مثل الأماكن العامة النابضة بالحياة التي يزاول فيها الأفراد أنشطتهم اليومية. وكما تسهل الساحات العامة الفعلية المعاملات والتفاعلات والخدمات الأساسية، تُمكّن المنصات الرقمية الأفراد من حجز المواعيد الطبية، والوصول إلى الخدمات الحكومية، وإجراء المعاملات المالية. ويمثّل المستوى الأخير *الابتكار والإبداع المشترك*، حيث يتعاون الأفراد والشركات والمؤسسات بفاعلية لتشكيل المشهد الرقمي. فبدلاً من أن يقتصر دور المقيمين على الاستهلاك السلبي للتكنولوجيا، يتم تحفيزهم وتشجيعهم على المشاركة والمساهمة في الابتكار الرقمي. ويضمن هذا النهج التعاوني أن يكون التحول الرقمي في دولة قطر شاملاً، ومتجاوبًا، ومستمر التطوير لتلبية الاحتياجات المجتمعية.

1.2 أهداف السياسة

تهدف هذه السياسة للتاي:

1.2.1 تحديد التوجه الاستراتيجي للشمول الرقمي من خلال وضع مجموعة من التطلعات التي ترمي إلى تبوّء دولة قطر مكانة ريادية في هذا الشمول الرقمي، من خلال معالجة الفجوات الرقمية وتجنب ظهور فجوات جديدة

1.2.2 تحديد مجموعة من المبادئ التوجيهية للشمول الرقمي لمساعدة مختلف الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص على العمل بشكل متناغم

1.2.3 تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالوزارة والجهات المعنية الأخرى في منظومة الشمول الرقمي، لضمان توافق وتكامل جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد

2. تطلعات الشمول الرقمي

استنادًا إلى الرؤية التوجيهية الواردة في المقدمة، تتجلى رؤية دولة قطر لمفهوم "المدينة الرقمية" في مجتمع يوفر اتصالاً رقميًا موثوقًا وشاملاً للجميع، وتُعزّز فيه تنمية المهارات الرقمية ضمن "أحياء" ترحيبية، ويُشجّع على تبني الخدمات الرقمية واستخدامها على نطاق واسع في "الساحات العامة" النابضة بالحياة، إلى جانب تعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة والإبداع في "منطقة الابتكار". صُمم هذا الإطار متعدد المستويات لتلبية متطلبات دولة قطر في معالجة الفجوات الحالية، والحيلولة دون نشوء فجوات جديدة تفرضها التحولات الجذرية للتكنولوجيا الناشئة على أنماط الحياة اليومية، ويتضمن كل مستوى التزامًا شاملاً (النتيجة المنشودة)، ثم يوضح السُبل والآليات التي ستساعد في تحقيقه. كما ستوجه هذه السُبل البرامج والمبادرات والاستراتيجيات المستقبلية الصادرة من الوزارة في مجال الشمول الرقمي.

2.1 البنية التحتية التأسيسية: التغلب على الحواجز المادية التي تعيق تحقيق الشمول الرقمي

التزامنا (النتيجة المنشودة): ضمان تمتع كل مقيم بمسار موثوق وميسور التكلفة للنفاذ إلى العالم الرقمي، على غرار شبكات الطرق والمرافق الأساسية في المدنالحديثة؛ وينبغي ألا يُستثنى أي فرد (سواء كان من كبار السن، أو الأسر محدودة الدخل، أو الوافدين ذوي المهارات المنخفضة) بسبب قصور البنية التحتية أو غياب وسائل الاتصال المجدية.

آلية تحقيق ذلك:

ستواصل دولة قطر تعزيز شبكاتها الأساسية، وتوسيع شبكة الإنترنت فائقة السرعة، وتعزيز البحث والتطوير في أنظمة الجيل التالي مثل شبكات الجيل الخامس والسادس، بهدف توسيع التغطية لتشمل المجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات. وإلى جانب هذه التدابير، سيتم تحديث السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي لسنة 2010 لضمان الامتثال مع مبادئ النفاذ إلى محتوى الويب المحدثة، وبالتالي ضمان التصميم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف الدولة إلى سد أي فجوات قائمة في الاتصال وتقديم الخدمات الرقمية مباشرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تستند إلى نماذج ناجحة.

2.2 المعرفة الرقمية والمهارات: مناطق التعلم والتدريب

التزامنا (النتيجة المنشودة): ترسيخ ثقافة التنمية المستمرة للمهارات، بما يمكن الأفراد من مختلف الأعمار والخلفيات من تنمية ثقتهم الرقمية، ويساهم في استباق ومنع ظهور فجوات رقمية مستقبلية.

آلية تحقيق ذلك:

ستعمل دولة قطر على توسيع نطاق برامج التدريب الرقمي المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الثقافية واللغوية المتنوعة التي تتضمن وحدات تعلم ذاتية الكترونيةتتيح للأفراد تحديد سرعة التعلمالتي تناسبهم، إلى جانب ورش عمل مجتمعية يقودها أفراد من داخل المجتمع. وستدمج المدارس والجامعات المعرفة الرقمية في المناهج الدراسية، ما يضمن اكتساب الشباب للكفاءات الأساسية في سن مبكرة. كما ستدعم الجهود المتوازية العمال ذوي المهارات المنخفضة والمقيمين من كبار السن ذوي التعليم الرسمي المحدود ، من خلال توفير دورات تدريبية متخصصة باللغة المناسبة، والاستفادة من المؤسسات الاجتماعية لتقديم تدريب حضوري عند الحاجة. وستكون المراكز المجتمعية والمنظمات غير الحكومية بمثابة "مراكز رقمية" محلية، حيث تقدم الإرشاد المستمر والمساحات الآمنة لاستكشاف أدوات جديدة، وبالتالي تُرسي الأساس لكل فئة ديموغرافية للحفاظ على المرونة في المشهد الرقمي سريع التطور.

2.3 تبنّي الخدمات وتعزيز الثقة: إنشاء ساحات عامة نابضة بالحياة

التزامنا (النتيجة المنشودة): إنشاء خدمات رقمية مثل المنصات لتكون بمثابة ساحات عامة حيوية، تُمكّن الجميع من إنجاز أنشطتهم اليومية بثقة وأمان، بدءًا من حجز المواعيد الطبية ومرورًا بإتمام المعاملات الحكومية، ووصولاً إلى التسوق عبر الإنترنت، متجاوزين بذلك حواجز انعدام الثقة والتعقيد والخوف.

آلية تحقيق ذلك:

يرتكز هذا الجهد بشكل أساسي على إدراك مقدمي الخدمات بمسؤوليتهم في ضمان أن تكون منصاتهم سهلة الفهم ومتاحة وموثوقة للمستخدمين؛ حيث يُصبح لزامًا على مقدمي الخدمات تصميم واجهات سهلة الاستخدام وتوفير ضمانات واضحة للخصوصية من خلال اعتماد معايير الخدمات الرقمية، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأكثر عرضة للمخاطر مثل كبار السن والعمال ذوي المهارات المنخفضة، الذين غالبًا ما يُظهرون مخاوفهم بشأن مستوى الأمان وخصوصية بياناتهم على الإنترنت. ستسلط الحملات الإعلامية والدروس العملية الضوء على آليات استخدام الخدمات الرقمية، مثل خدمات الرعاية الصحية عن بُعد والخدمات البنكية الإلكترونية، لتسهيل إتمام الإجراءات الروتينية اليومية. وفي الوقت نفسه، سيعزز توسيع نطاق منصة "ثقة" الشفافية بشأن حماية البيانات، ما يعزز الثقة بين مختلف الفئات السكانية. يهدف هذا المستوى في نهاية المطاف إلى ضمان تمكين كل فرد من النفاذ إلى خدمات المنصات الرقمية، وأن يدرك في الوقت نفسه القيمة العملية لاستخدامها وتبنيها، من خلال ما تقدمه من مزايا ملموسة (مثل التخفيضات على مشتريات البقالة عبر الإنترنت أو النماذج الحكومية المبسطة).

2.4 الإبداع المشترك والابتكار: منطقة الابتكار

التزامنا (النتيجة المنشودة): تحويل المواطنين من مستلمين سلبيين للتكنولوجيا إلى مساهمين فاعلين فيها، ما يجسد "منطقة الابتكار" مفتوحة المصدر حيث يُشجّع الجميع على طرح الأفكار، وتجربة المفاهيم الجديدة، والمشاركة في تشكيل مستقبل الدولة الرقمي.

آلية تحقيق ذلك:

ستشجع دولة قطر التنمية القائمة على المشاركة الإلكترونية من خلال الهاكاثون، ومختبرات الابتكار، والتحديات المجتمعية التي تساعد على إبراز المواهب والاهتمامات المحلية. سيتمكّن أصحاب الفكر من المطورون والطلاب ورواد الأعمالمن النفاذ لمجموعات بيانات مفتوحة وواجهات برمجة تطبيقات موحدة تحت تصرفهم، تتيح لهم اقتراح وتنقيح وتوطين حلول رقمية تلبي احتياجات المجتمع الحقيقية ، بما في ذلك احتياجات غير الناطقين باللغة العربية والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال تحديث اللوائح التنظيمية مثل السياسة النفاذ الرقمي جنبًا إلى جنب مع التكنولوجيا الناشئة، تضمن الدولة تحقيق التقدم في مجالات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتقنية البلوك تشين من خلال مبادئ التصميم الشامل التي تم ترسيخها . ستسلط دولة قطر الضوء على قصص النجاح الناتجة عن المشاركة المجتمعية، لتُظهر كيف يمكن للأفراد من مختلف فئات المجتمع تقديم حلول متميزة عند توفّر الموارد المناسبة والأطر المفتوحة.

3. المبادئ التوجيهية السبعة للشمول الرقمي في دولة قطر

في الوقت الذي تواصل فيه دولة قطر تطوير **مفهوم المدينة الرقمية** التي تضم بنية تحتية متكاملة يسهل النفاذ إليها، و"أحياء" تعليمية حيوية ، إضافةً إلى خدمات عامة نابضة، ومراكز ابتكار تشاركية، فإنها تحقق ذلك بما يتواءم مع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي لا غنى عنها. تعمل هذه المبادئ كمخطط لبناء مدينة لا تربط بين جميع "المقيمين" فيها فحسب، بل تمكنهم أيضًا من الازدهار في المجال الرقمي. يمكن للجهات المعنية على مستوى الحكومة، والشركات الخاصة، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، من خلال الالتزام بمبادئ **"INSPIRE"**، تنسيق جهودها لضمان ألا يبقى أي مستوى من مستوياتغير مطوّر أو غير قابل للنفاذ.

I - التصميم الشامل والعالمي

تصميم يحقق منذ بدايته شمولية الاستخدام وسهولته لجميع المستفيدين، ومدمج بالتصميم خصائص وواجهات مصممة خصيصًا لتلائم مختلف القدرات واللغات ومستويات المعرفة.

N - تعزيز الشراكات

يتطلب تحقيق الشمول الرقمي تضافر الجهود، وينطلق هذا المبدأ من ضرورة تبني نهج شامل يضم جميع فئات المجتمع، وتعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي، وشركات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، فضلاً عن الجهات الدولية المعنية.

S - تعزيز المهارات الرقمية

يمثل تمكين الأفراد من خلال تعزيز المهارات الرقمية ضرورة قصوى لضمان مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي. ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تبني مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، ومعالجة فجوات المهارات عبر الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وبين الجنسين، إضافةً إلى ذلك ستعطي دولة قطر الأولوية لتنمية المهارات الرقمية باعتبارها أولوية وطنية، انطلاقا من دمج المعرفة الرقمية في الأنظمة التعليمية وحتى تقديم برامج مخصصة لفئات البالغين والنساء والعمال ذوي المهارات المنخفضة.

P - حماية خصوصية البيانات

تُعدُّ الثقة الركيزة الأساسية للتبني الرقمي الفعال والمستدام، ومن هذا المنطلق يُعتبر إرساء ممارسات شفافة في إدارة البيانات وتطبيق تدابير أمنية مُحكمة لحماية المعلومات الشخصية، الوسيلة المثلى لتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

I - تعزيز المساواة

تُعدُّ المساواة الركيزة الأساسية لبناء مجتمع رقمي شامل، وفي هذا الإطار، تولي دولة قطر اهتمامًا خاصًا بتذليل العوائق النظامية التي تحول دون نفاذ الأسر ذات الدخل المنخفض والفئات المهمشة والمجتمعات الريفية إلى الأدوات والفرص الرقمية.

R - احترام السياقات الثقافية

توطين المحتوى وواجهات المستخدم لتعكس اللغات والتقاليد والقيم الإقليمية، ما يضمن أن تكون الخدمات الرقمية متصلة وهادفة للمجتمع القَطري.

E - إشراك المستخدمين باستمرار

إشراك المجتمعات بشكلٍ فعال طوال مراحل التصميم والتنفيذ، واستخلاص مرئيات واقعية من مختلف الفئات، وتطوير الحلول باستمرار استنادًا إلى الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين.

4. حوكمة الشمول الرقمي

صُمِمَت حوكمة دولة قطر للشمول الرقمي خصيصًا لإنشاء نظام متكامل يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة، وقائم على النتائج؛ حيث تعمل جميع الجهات المعنية بشكلٍ تعاوني لتذليل العقبات التي تحول دون النفاذ الرقمي العادل والمشاركة الفعالة، كما يعد اتباع نهج حوكمة منظم واستراتيجي أمرًا ضروريًا لضمان تنفيذ سياسة الشمول الرقمي الوطنية في دولة قطر بكفاءةٍ واستدامةٍ وبما يتواءم مع أولويات التحول الرقمي الوطنية والدولية، وتتمثل حوكمة الشمول الرقمي في مستويين: 1) حوكمة اتخاذ القرارات، 2) الحوكمة الاستشارية والتعاونية الموضحة أدناه.

4.1 حوكمة اتخاذ القرارات: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يتعين على الوزارة ، بصفتها الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات والإشراف على جهود الشمول الرقمي الوطنية، تنفيذ ما يلي:

4.1.1 إعداد الأُطر السياسية والتنظيمية التي تعزز الشمول الرقمي وتحديثها وإنفاذها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحديث استراتيجية الشمول الرقمي، أو إطلاق برامج أو مبادرات وطنية لتنمية المهارات.

4.1.2 متابعة فاعلية مبادرات الشمول الرقمي وتقييمها باستخدام مؤشرات قابلة للقياس، بما في ذلك مؤشر الشمول الرقمي في دولة قطر ومؤشرات الأداء الرئيسية من حيث النفاذ وتعزيز المعرفة والتحفيز وبناء الثقة في المنصات الرقمية.

4.1.3 تسهيل الشراكات الوطنية والدولية، وضمان التوافق مع أفضل ممارسات التحول الرقمي العالمية وتعزيز التعاون بين القطاعات.

4.1.4 تخصيص الموارد المالية والفنية والمؤسسية لتسريع جهود الشمول الرقمي، بما يضمن تمكين الفئات السكانية المهمشة والأولى بالرعاية من النفاذ.

4.1.5 قيادة الحملات التوعية العامة لرفع مستوى المهارات الرقمية، وتعزيز الثقة، وتسليط الضوء على التحفيز، والنفاذ.

4.1.6 قيادة جهود التنسيق بين الوزارات للتوفيق بين مبادرات الشمول الرقمي واستراتيجيات التعليم والتنمية الاجتماعية والتنوع الاقتصادي والقوى العاملة الأوسع نطاقًا.

يتعين على الوزارة وضع آليات لضمان دمج الشمول الرقمي بشكلٍ منهجي في أجندة التحول الرقمي الأوسع نطاقًا في دولة قطر، على أن تظل جميع السياسات قابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية والتوجهات العالمية.

4.2 الحوكمة الاستشارية والتعاونية: المجتمع الرقمي

4.2.1 الغرض والنطاق

يعد المجتمع الرقمي بمثابة الهيئة الرئيسية المعنية بتنسيق الاستشارات والتنفيذ والتي تدعم الوزارة في تحقيق أهداف الشمول الرقمي الوطنية، ويقدم المجتمع الرقمي الخبرة الفنية، وآليات إشراك الجهات المعنية، وكذلك التوصيات القائمة على الأدلة لتحفيز عملية تطوير الشمول الرقمي.

4.2.2 الوظائف والمسؤوليات

يُكلَّف المجتمع الرقمي بما يلي:

4.2.2.1 تقديم المشورة للوزارة بشأن تنفيذ السياسات، والتحديات القطاعية، واحتياجات الشمول الرقمي الناشئة، ما يضمن استجابة السياسات وقابليتها للتكيف مع التغيرات.

4.2.2.2 تقديم الدعم بشأن التنفيذ الفعال للتطلعات الوطنية للشمول الرقمي، وبالأخص:

- توسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات الرقمية الشاملة ميسورة التكلفة.
- سد الفجوات القائمة في المعرفة الرقمية والمهارات من خلال برامج التعلم والتدريب مدى الحياة.
- تعزيز الثقة في المنصات الرقمية من خلال مبادرات الأمن السيبراني.
- تعزيز المشاركة الرقمية والتحفيز بين الفئات السكانية المهمشة والأكثر عرضة للخطر.

4.2.2.3 تيسير سبل التعاون بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، ومواءمة استثمارات الشركات، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومبادرات الشمول الرقمي التي يقودها القطاع إلى جانب الأولويات الوطنية.

4.2.2.4 متابعة فاعلية البرنامج وتقديم التوصيات بالتحسينات، ما يضمن استمرارية تأثير مبادرات الشمول الرقمي، و شموليتها، وتوسعها.

4.2.2.5 تنسيق جهود البحث وبناء القدرات، والاستفادة من المرئيات المستخلصة من الأوساط الأكاديمية، وأفضل الممارسات الدولية، وتحديات التنفيذ الفعلية.

4.2.3 العضوية والهيكل

4.2.3.1. يجب أن يضم المجتمع الرقمي الذي يخضع لإشراف الوزارة، ممثلين عن الجهات المذكورة في البند االخامس من هذه السياسة - الأدوار والمسؤوليات في منظومة الشمول الرقمي في دولة قطر.

4.2.4 آليات الحوكمة وهياكل الدعم

ستضمن الوزارة حصول المجتمع الرقمي على الدعم المؤسسي اللازم من خلال الآتي:

4.2.4.1 بوابة الشمول الرقمي: تُعتبر منصة مركزية مخصصة لمشاركة البيانات والتنسيق وتتبع برامج الشمول الرقمي

4.2.4.2 منصات مشاركة الجهات المعنية: تُعتبر آليات لضمان المشاركة المستمرة من قادة القطاع، والمنظمات المجتمعية، والفئات المجتمعية المتأثرة.

5. الأدوار والمسؤوليات في منظومة الشمول الرقمي في دولة قطر

5.1 وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تقوم الوزارة بدور محوري في تنفيذ السياسة الشمول الرقمي في دولة قطر.تتولى الوزارة قيادة الجهود المبذولة لتذليل معوقات النفاذ الرقمي، و المهارات الرقمية، والتحفيز، وثقة العامة في التكنولوجيا. كما تتولى الوزارة مسؤولية إنشاء فرق العمل المعنية بالشمول الرقمي لضمان مواءمة مساهمات جميع الجهات المعنية في الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لدولة دولة قطر.

بالإضافة إلى دور الوزارةفي صنع السياسات، فإنها تعمل كمركز للموارد من خلال توفير الخبرات الفنية ومبادرات بناء القدرات،.علاوة على ذلك، تقود الوزارة عملية تفعيل مؤشر الشمول الرقمي في دولة قطر، الذي يقدم مرئيات قابلة للقياس حول التقدم المحرز في جهود الشمول الرقمي، ومن خلال تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ومتابعة أدائها، تقوم الوزارة بضمان أن تكون مبادرات الشمول الرقمي في دولة قطر مؤثرة و عادلة مستدامة.

5.2 الجهات الحكومية وشبه الحكومية

5.2.1. وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

ستلعب وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي دورًا محوريًا في تضمين المعرفة الرقمية في المشهد التعليمي في دولة قطر، كما ستشرف على دمج التدريب الشامل على المهارات الرقمية في المناهج الدراسية، والتنسيق مع الجامعات بهدف وضع أُطُر تعليمية مدعومة بالبحث. وستكون المدارس بمثابة مراكز مجتمعية تتيح النفاذ إلى التكنولوجيا وتعزز التعلم بين الأجيال. كما ستوفر وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للمعلمين تدريبًا متخصصًا لضمان قدرتهم على تقديم برامج فعالة للمعرفة الرقمية والتي تكون مصممة خصيصًا لتلبية مختلف احتياجات المتعلمين.

5.2.2. وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

ستركز وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة على تمكين الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء وكبار السن والأسر ذات الدخل المنخفض؛ حيث ستقدم مبادرات مستهدفة للشمول الرقمي معنية بمعالجة التحديات الفريدة التي تواجه هذه الفئات السكانية من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. كما ستحرص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة ، بالتعاون الوثيق مع الوزارة، على أن تُراعي برامج الشمول الرقمي الاعتبارات الثقافية ما يسهل على المستفيدين من خلفيات ثقافية متنوعة الاستفادة منها، ويعزز لديهم الشعور بالمسؤولية والانتماء والمشاركة الفعالة.

5.2.3. وزارة الصحة العامة ومقدمو خدمات الرعاية الصحية

ستستعين وزارة الصحة العامة بالتكنولوجيا الرقمية لتوسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية، لا سيما للفئات السكانية التي لا تحصل على خدمات كافية، كما سيتم توسيع نطاق منصات الرعاية الطبية عن بعد لضمان قدرة الأفراد والغير القادرين على مغادرة منازلهم على استشارة المهنيين المتخصصين في الرعاية الصحية دون الحاجة إلى التنقل، وستدمج مؤسسات مثل مؤسسة حمد الطبية ومركز سدرة للطب الأجهزة القابلة للارتداء والتعليم الصحي الرقمي في خدماتها لضمان استفادة جميع المقيمين، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من محدودية المعرفة الرقمية، من استخدام حلول الرعاية الصحية القائمة على التكنولوجيا. وستعزز هذه الجهود نتائج رعاية المرضى والحالة الصحية من خلال إتاحة خدمات الرعاية الصحية بشكلٍ أكبر، وخاصةً للفئات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، ستتعاون وزارة الصحة العامة مع الوزارة من أجل تطوير أدوات رقمية شاملة تدعم الرعاية الوقائية وخدمة متابعة حالة المرضى عن بعد، ما يضمن تمكين جميع الفئات بمن فيهم ذوي الوصول المحدود إلى مرافق الرعاية الصحية التقليدية من إدارة وضعهم الصحي بفاعليةٍ من خلال منصات رقمية سهلة الاستخدام.

5.2.4. **هيئة تنظيم الاتصالات**

ستضمن الهيئة نفاذ جميع المقيمين إلى خدمات رقمية عالية الجودة وبأسعار معقولة، كما ستطبق اللوائح لتعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات الرقمية وإنفاذ معايير النفاذ إليها لتلبية مختلف احتياجات الفئات السكانية. كماستشرف الهيئة على مبادرات مشاركة البنية التحتية لتقليل تكاليف نشر البنية التحتية لشبكات الاتصالات وبناءها وتجهيزها، وتوسيع نطاق الاتصال بالمناطق التي تعاني من نقص الخدمات، وستلعب دورًا حاسمًا في سد الفجوة الرقمية، من خلال الحفاظ على سوق اتصالات عادلة وشاملة.

5.2.5. **مركز التكنولوجيا المساعدة (مدى)**

سيتولى مركز مدى مسؤولية دعم الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة، ما يضمن إتاحة التكنولوجيا التكيفية على نطاق واسع ودمجها في الخدمات العامة، وسيقدم برامج تدريبية للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، بهدف تعزيز قدراتهم الرقمية ودعم عملية اتباع ممارسات التصميم الشامل في القطاعين العام والخاص. كما سيتعاون مركز مدى مع المؤسسات التعليمية لتعزيز استخدام التكنولوجيا المساعدة في الفصول الدراسية وأماكن العمل، ما يوفر بيئة وخدمات تكنولوجية تتيح للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة إمكانية النفاذ بسهولة إلى الخدمات الرقمية، وتمكنهم من أداء استخدامها بشكلٍ مستقل.

5.3 القطاع غير الربحي

5.3.1. **المنظمات غير الحكومية**

تلعب المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية دورًا جوهريًا في تنفيذ المبادرات المحلية بهدف تعزيز الشمول الرقمي، وستشمل أدوارها الدعوة إلى تغيير السياسات، وتصميم برامج تُراعي الاعتبارات الثقافية، إلى جانب تحريك الموارد من خلال الشراكات مع الجهات الخاصة والحكومية ذات الصلة. كما ستعمل المنظمات غير الحكومية على توصيل أصوات الفئات السكانية التي لا تحصل على خدمات كافية وتقديم برامج تدريبية مستهدفة لهذه الفئات.

5.3.2. **المؤسسات الثقافية والدينية**

تعمل المؤسسات الثقافية والدينية كجهات وسيطة موثوقة، ويتم تشجيع هذه المؤسسات على استضافة ورش عمل، وإقامة الحملات التوعوية، وتنظيم الفعاليات المجتمعية التي تعزز المعرفة والمشاركة الرقمية. كما تضمن شبكاتها الراسخة وأهميتها الثقافية أن يكون لمبادرات الشمول الرقمي صدى لدى المجتمعات المحلية وأن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

5.3.3. **قنوات الإعلام والتواصل**

يتم تشجيع وسائل الإعلام المحلية على رفع مستوى الوعي بشأن مبادرات الشمول الرقمي، كما تضمن هذه المنصات الانتشار الواسع من خلال كتابة المحتوى بلغاتٍ متعددة وتخصيص الرسائل لمختلف الفئات المستهدفة، ويتم تشجيع المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي وصانعي المحتوى المحليين الذين يستخدمون السرد القصصي على التعاون مع الوزارة لمشاركة قصص النجاحوتشجيع المشاركة في البرامج الرقمية.

5.3.4. **المتطوعون**

يتمتع المتطوعون بالقدرة على قيادة التدريبات التفاعلية بين الزملاء وتقديم برامج التوعية المجتمعية، كما تلتزم الوزارة بدمج أنظمة إدارة المتطوعين في بوابة الشمول الرقمي، والتي تعتبر منصة مركزية لتتبع الجهود التطوعية ودعمها والاعتراف بها.

5.4 القطاع الخاص

5.4.1. **الشركات**

يتم تشجيع قطاع الشركات على دعم الشمول الرقمي بفاعلية من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، والتبرع بالتكنولوجيا، وتقديم البرامج التدريبية؛ إضافةً إلى ذلك يجب مواءمة مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات مع الأولويات الوطنية، مما يضمن مساهمة الشركات بشكلٍ هادف في السيطرة على الفجوة الرقمية. كما ستعزز الوزارة الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والشركات لتعظيم الأثر الاجتماعي لهذه الجهود.

5.4.2. **مقدمو الخدمات الرقمية**

يتم تشجيع مقدمي الخدمات الرقمية على تصميم منصات تُولي الأولوية لسبل النفاذ إلى الخدمات الرقمية وسهولة استخدامها من قبل جميع المستفيدين، ما يضمن تمكين جميع المقيمين من المشاركة فيها بفاعلية. كما سيعزز مقدمو الخدمات الرقمية تبنّي الخدمات الرقمية من خلال تقديم برامج التوعية المجتمعية وتقديم الدعم بعدة لغات وتوفير برنامج انضمام بديهي للمستخدمي الخدمات الجدد. من خلال الالتزام بمعايير الوزارة، سيلعب مقدمو الخدمات دورًا محوريًا في إنشاء منظومة رقمية شاملة.

6. متابعة مستوى التقدم

6.1. الإشراف والحوكمة

6.1.1. تشرف الوزارة على الامتثال الشامل لسياسة الشمول الرقمي وتطبيقها، بما يضمن التوافق مع رؤية قطر الوطنية، وأجندتها الرقمية، والاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة.

6.1.2. تتعاون الوزارة مع المجتمع الرقمي لتنسيق جهود القطاعات المختلفة، وتحديد الأولويات، وتوحيدعملية تطبيق السياسات من قبل الجهات الحكومية، وشركاء القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

6.2. عداد مؤشرات الأداء الرئيسية والتوافق مع الأولويات الوطنية

6.2.1. يتعين على الوزارة وضع مؤشرات الأداء الرئيسية ضمن استراتيجيتها للشمول الرقمي وأي استراتيجيات لاحقة تعكس أولويات دولة قطر الوطنية.

6.2.2. يتعين مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية وتحديثها بشكل دوري للحفاظ على توافقها مع التكنولوجيا المتطورة وأفضل الممارسات العالمية والأهداف الشاملة للتحول الرقمي في دولة قطر.

6.3. مجموعة أدوات المتابعة والتقييم

6.3.1. يتعين على الوزارة إعداد مجموعة أدوات وأنظمة شاملة للمتابعة والتقييم، بهدف جمع البيانات بصورةٍ موحدة، وتتبع الأداء، وقياس الأثر على مستوى منظومة الشمول الرقمي.

6.3.2. يتعين على جميع الجهات المشاركة في مبادرات الشمول الرقمي – سواءًا الحكومية أوالخاصة أوغير الحكومية - تبنّي تلك الأدوات المتابعة والتقييم المذكورة أعلاه، ما يضمن إرساء أساس موحد لضمان الشفافية وتعزيز المساءلة.

6.4. مساءلة الجهات المعنية

6.4.1. يجب على كل جهة معنية مشاركة في جهود الشمول الرقمي أن تضع مستهدفات توافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية، كما ستكون مسؤولة عن تحقيق تقدم قابل للقياس.

6.4.2. سيكون لكل جهة معنية مشاركة في جهود الشمول الرقمي اتفاقية شراكة تحدد أدوارها ومسؤولياتها والتزاماتها التشغيلية؛ حيث ستحدد هذه الاتفاقيات التوقعات ومقاييس الأداء وآليات معالجة حالات عدم الامتثال أو ضعف الأداء. وعلى الوزارة ومجموعة العمل المعنية بالشمول الرقمي مراجعة أداء الجهات المعنية بانتظام بحسب ما نصت عليه هذه الاتفاقيات، ما يضمن المساءلة والتوافق مع الأهداف الوطنية للشمول الرقمي.

6.5. مؤشر الشمول الرقمي في دولة قطر

6.5.1. سيتم إطلاق تقارير مؤشر الشمول الرقمي في دولة قطر بشكلٍ دوري، لتقييم الأثر العام للمبادرات الوطنية على الشمول الرقمي.

6.5.2. ستساهم نتائج مؤشر الشمول الرقمي في تحسين السياسات، وتسليط الضوء على المجالات التي تتطلب تركيزًا مضاعفًا، ودعم ترسيخ مكانة دولة قطر ضمن تصنيفات الجاهزية الرقمية الدولية.

6.5.3. بالاضافة الى تكامل مؤشر الشمول الرقمي مع مؤشرات الأداء الرئيسية ، فإنه يعمل بشكلٍ أساسي كأداة شاملة للمقارنة المعيارية لقياس التقدم الجماعي في مجال الشمول الرقمي، ولكنه ليس بديلاً عن أنشطة المتابعة والتقييم.

6.6. التقرير السنوي للشمول الرقمي

6.6.1. على الوزارة إصدار تقرير دوري عن الشمول الرقمي يلخص الإنجازات والفجوات المتكررة والتعديلات الموصي بها على السياسات أو الاستراتيجيات.

6.6.2. سيشمل هذا التقرير البيانات الواردة من مجموعة أدوات المتابعة والتقييم، ومراجعات أداء الجهات المعنية، ونتائج مؤشر الشمول الرقمي (إن وجدت)، ما يضمن تحقيق الشفافية وتعزيز التحسين المستمر.

قام بإعدادها
إدارة سياسات الصناعة الرقمية
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الإصدار رقم 1.0.0 لسنة 2025

البريد الإلكتروني: dipd@mcit.gov.qa
www.mcit.gov.qa